SA 4531

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Tel: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.africa-union.org

لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الثامنة
ياوندي، الكاميرون، 11-15 أبريل 2011

LSC/MIN/3 (VIII)

الموضوع: "تعزيز العمالة من أجل التماسك الاجتماعي والنمو الشامل"

تقرير سعادة رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى الدورة العادية الثامنة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي، 11 - 15 أبريل 2011

أولاً: تقديم

1- طبقاً لمقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/555(XVI) الصادر عن الدورة العادية السادسة عشرة في يناير 2010، تعقد لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي اجتماعاتها مرة كل سنتين. وجدير بالذكر أن اللجنة منظمة على أساس ثلاثي المبدأ كمنتدى سياسات للسلطات الحكومية، وممثلي العمال ومنظمات أصحاب العمل.

2. انعقدت الدورة السابعة في أديس أبابا، إثيوبيا في الفترة من 28 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2009 تحت موضوع: ***"تحسين القطاع غير الرسمي: الطريق إلى حل مشكلة الحد من الفقر "آثار الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا"***. وقد قامت الدورة السابعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي بدراسة واعتماد التقرير الشامل الأول عن تنفيذ إعلان واجادوجو لعام 2004 لتعزيز العمالة والحد من الفقر الصادر عن القمة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات. كما قامت أيضاً بدراسة واعتماد برنامج تعزيز القطاع غير الرسمي (2010-2016) وأجندة الانتاجية من أجل إفريقيا (2000-2015).

3. علاوة على ما تقدم، أتاح المؤتمر الوزاري السابع للجنة العمل والشؤون الاجتماعية الفرصة أمام الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الاجتماعيين لتبادل التجارب والممارسات الجيدة بشأن برامج العمل والعمالة على صعيد الدول والأقاليم وآثار الأزمة العالمية على أسواق العمالة والعمل في الدول الأعضاء. وقد اعتمد المؤتمر توصيات لتعزيز سياسات العمالة والعمل في إفريقيا، وتحديد مسار النمو الشامل عبر اندماج أفضل للعمالة الفقيرة الضعيفة والمهمشة في الاقتصادات غير الرسمية والريفية، وتصميم استراتيجيات لتحسين الانتاجية. وتتلخص النتائج الرئيسية للمؤتمر فيما يلي:

- برنامج تعزيز الاقتصاد غير الرسمي؛
- أجندة الانتاجية من أجل إفريقيا؛
- خطوط إرشادية حول آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا في عالم العمل في إفريقيا

ثانياً: تقرير المتابعة الثالث، والذي يصدر مرة كل سنتين عن تنفيذ إعلان وخطة عمل أواجادجو لعام 2004 حول تعزيز العمالة والحد من الفقر

4. في سبتمبر 2004، اعتمد الاتحاد الإفريقي الوثائق التالية: الإعلان، وخطة العمل وآلية المتابعة حول تعزيز العمالة والحد من الفقر الصادرة عن القمة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في واجادوجو. كما كلفت آلية المتابعة لتنفيذ وتقييم الخطة مفوضية الاتحاد الإفريقي بإعداد التقارير مرة كل سنتين استناداً إلى التقارير القطرية المقدمة من الدول الأعضاء.

5. وعليه، أعدت المفوضية في عام 2005 استبياناً لتسهيل جمع المعلومات في إطار إعداد التقارير كل سنتين وقامت بتوزيعها على الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الدوليين. واستخدمت الدول الأعضاء هذه الدراسة الاستقصائية في تقييم التقدم المحرز والتحديات التي تتم مواجهتها في تنفيذ النصوص الواردة في الإعلان وخطة العمل. رفعت المفوضية تقارير كل سنتين إلى المؤتمرات الوزارية المنعقدة في

عامي 2006 و2008. أما التقرير الثالث، فإنه سوف يعرض على الجلسة الثامنة الحالية للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي، التي سيكون بوسعها تقييم مدى التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء في تنفيذ المجالات الاحدى عشرة (11) الرئيسية ذات الأولوية المنصوص عليها في خطة العمل وتقديم الإرشاد السياسي حول طريق المضي قدماً نحو التعجيل بتنفيذ الإعلان وخطة العمل.

6. **طريق المضي قدماً فيما يتعلق بالتقرير الثالث كل سنتين:**

1. سوف تقوم مفوضية الاتحاد الإفريقي بتوزيع التقرير وتبادل محتوياته في المناسبات ذات الصلة وعلى كافة المستويات؛
2. سوف تقوم المفوضية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين مثل منظمة العمل الدولية، اليونسكو، الفاو، وصندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة/واليونيسيف، بإعداد كتيب حول أفضل الممارسات في مجال تنفيذ خطة عمل أواجادوجو للنشر والتوزيع. يلقي الكتيب الضوء على الممارسات الخاصة بالحوار الاجتماعي، الشباب،المرأة، والعمالة وتمويل السياسات المرتبطة بها.

ثالثاً: تحسين إدارة سوق العمل في إفريقيا

أ. تعزيز وتحديث قدرات هيئات التوظيف العامة وإدارات العمل

7. نظمت المفوضية بالتعاون مع الشركاء ورشة عمل حول "**تعزيز وتحديث قدرات هيئات التوظيف العامة وإدارات العمل في إفريقيا**" في داكار، السنغال في الفترة من 30 يونية – 2 يولية 2010، حضرها عشرون (20) من دولة عضو في الاتحاد الإفريقي، والمنظمات الدولية (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة العمل الدولية، الرابطة العالمية لهيئات التوظيف العامة، والرابطة الإفريقية لهيئات التوظيف العامة، وهيئة الوظائف العامة السويدية. وتم التركيز على كيفية قيام مؤسسات سوق العمل بتحسين خدماتها في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر حيث يتركز الجزء الاكبر من قوة العمل في القارة. كما عرضت على ورشة العمل نتائج دراسة أجريت لتقييم احتياجات وتوقعات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتمت مناقشتها باستفاضة. وقد تم إجراء الدراسة بمساعدة اتحاد أصحاب العمل الإفريقي.

8. توصلت ورشة العمل إلى توافق حول: (1) التوقعات ومتطلبات المساعدة بالنسبة للباحثين عن العمل والقطاع الخاص على صعيد هيئات التوظيف العامة وإدارات العمل؛ (2) الخدمات التقليدية وتلك الخاصة بالباحثين عن العمل وبالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ (3) التنظيم الإداري وإدارة الجودة لدى هيئات التوظيف العامة وإدارات العمل؛ (4) مواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل؛ (5) إدارة تدفقات هجرة الأيدى العاملة بواسطة هيئات التوظيف العامة وإدارات العمل؛ (6) النظم التشغيلية والموارد البشرية؛ (7) الحد الأدنى لعروض الوظائف لدى هيئات التوظيف العامة وإدارات العمل؛ (7) الحاجة إلى اتفاق بشأن توفير الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين، حيث أن هيئات التوظيف العامة وإدارات العمل ملزمة قانونياً بمراجعة العقود الخاصة بهم ، ومن ثم يجب عليها المساهمة في إعداد إطار قانوني وتنظيمي لهجرة الأيدي العاملة. وفي هذا الصدد، تم اعتماد مشروع مخطط حول تعزيز وتحديث قدرات هيئات التوظيف العامة وإدارات العمل.

9. **طريق المضي قدماً فيما يتعلق بهيئات التوظيف العامة**

أ. تسعى مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى توفير المساعدات الفنية للبلدان الأعضاء؛

ب. تعمل المفوضية في اتجاه موائمة الأطر القانونية للعمل والحماية الاجتماعية من أجل تسهيل هجرة العمالة داخل إفريقيا وتحقيق التكامل بين أسواق العمل في القارة؛

ب. مواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل

10. يركز إعلان واجادوجو لعام 2004 وخطة العمل الخاصة به حول تعزيز العمالة والحد من الفقر بصفة خاصة على نظم معلومات سوق العمل مع تضمين مبادرات خلق فرص العمل والحد من الفقر كمؤشرات للآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. وتعترف الأطر الإقليمية لسياسات العمالة المتكاملة بالإجماع بوجود أوجه قصور في نظم معلومات العمل في الدول الإفريقية وما يسببه هذا الوضع بما ينطوي عليه من مشاكل تخطيط، ومتابعة وتقييم السياسات ذات الصلة بالعمالة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة في سوق العمل.

11. في سياق التصدي لهذا التحدي المحوري، نظمت مفوضية الاتحاد الإفريقي ورشة عمل حول بناء القدرات والتخطيط حول "**مواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل في إفريقيا**" في أديس أبابا في الفترة من 14 – 15 ديسمبر 2010. وتضمنت توصيات ورشة العمل مايلي: (1) إرساء إطار لمواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل بمساعدة فريق عمل فني؛ (2) تحديد أهداف ومؤشرات منسقة رئيسية لسوق العمل؛ (3) حشد التأييد للإرادة السياسية المعززة والمستدامة والالتزام تجاه معلومات سوق العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية؛ (4) تقوية المؤسسات الوطنية المعنية بمعلومات سوق العمل من خلال إنشاء وحدة تنسيق قوية تعمل على أساس من مبادئ وآليات الحوار الاجتماعي. (5) تحسين الإدارة الساعية إلى تنسيق وزيادة تمويل نظم معلومات سوق العمل على نحو أكثر استدامة؛ (6) إعداد فضاء للتواصل، وتقاسم التجارب، واستخدام تسهيلات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والمساعدة الفنية للجنوب والجنوب.

12. تم وضع الخطوط العريضة لمشروع ذي صلة، يجري تنفيذه بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– المكتب الإقليمي في داكار. كما تم من خلال هذا المشروع إعداد قائمة الحد الأدنى من العمل، ومؤشرات العمالة والتدريب المهني والتعليمي علاوة على خطة العمل لتنفيذ مسح منظم ومنسق للقوة العاملة.

13. **طريق المضي قدماً على مسار نظم معلومات سوق العمل**

أ– يجب حث الدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ مشروع يهدف إلى مواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل بدعم من الشركاء الدوليين؛
ب– ثمة حاجة إلى إجراء دراسة حول القوة العاملة المنسقة بحلول عام 2013 بتنسيق من مفوضية الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

رابعاً: خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين:

14. أعرب قادة أفريقيا خلال انعقاد القمة الخاصة في واجادوجو في 2004 عن قلقهم حيال نقص الحماية الاجتماعية للعمال غير الرسميين. وفي هذا الصدد، يدعو المجال الرئيسي ذا الأولوية رقم 4 في **خطة عمل واجادوجو حول تعزيز العمالة وتخفيف حدة الفقر** (EXT/ASSEMBLY/AU/4 (III) إلى "تحسين وتقوية خطط الحماية الاجتماعية القائمة وتمديدها كي تشمل العمال وأسرهم المستبعدين حالياً علاوة على السلامة

المهنية، والصحة والنظافة العامة". كما أكد **إطار السياسات الاجتماعية لإفريقيا** (ويندهوك، أكتوبر 2008) على الاستراتيجيات المدرجة في خطة عمل واجادوجو لعام 2004. ويدعو أيضاً إلى *"التعجيل بتنفيذ المجال الرئيسي ذا الأولوية رقم 4 في خطة عمل واجادوجو حول تعزيز العمالة والحد من الفقر". وينص الإطار الإفريقي للسياسات الاجتماعية على تعهد "بتوفير الدعم اللازم للقطاع غير الرسمي من خلال إزالة العقبات الإدارية، والقانونية، والضريبية وغيرها التي تعوق نموه، وتسهيل وظيفته في خلق فرص العمل مع الوصول إلى التدريب، الائتمان، الخدمات الاستشارية، التشريعات الملائمة، المدخلات الانتاجية، الرعاية الاجتماعية والتكنولوجيا المحسنة. وعلى نحو أكثر تحديدا، فإن الإطار الأفريقي للسياسات الاجتماعية يؤكد على الحاجة إلى "مد تغطية الأمن الاجتماعي والحماية الاجتماعية كي تشمل العمال غير الرسميين وأسرهم". كما تشير سياسات أخرى للاتحاد الإفريقي إلى الاهتمامات ذاتها، على سبيل المثال؛ إستراتيجية الصحة الإفريقية 2007-2015، الميثاق الإفريقي: حقوق الطفل ورفاهيته، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السل والملاريا وحملة التعجيل بالحد من وفيات الأمهات في إفريقيا في أماكن العمل غير الرسمي.*

15. لتنفيذ الاستراتيجيات والتوصيات السابقة، أعدت مفوضية الاتحاد الإفريقي مشروع "**خطة توفير الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين**. وجدير بالذكر أن تنفيذ هذه الخطة من شأنه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية 1و 3 و4 و5 و6 بشكل ملحوظ. وتقوم استراتيجية "**خطة توفير الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين**" على أساس ثلاث دعامات ذات صلة أولاً: بالمبادئ الإرشادية الجوهرية، ثانياً: الحد الأدنى من صفقة الحماية الاجتماعية، وثالثاً: العوامل المساعدة على تحقيق صفقة الحد الأدنى.

16. تمت مناقشة مشروع "خطة توفير الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين" خلال جلسة تشاورية بين أصحاب المصلحة نُظمت في 8-9 مارس 2011 في نيروبي بدعم من إدارة التنمية الدولية.كما تم إثراء هذه المناقشة بشكل متزايد خلال ورشة العمل المشتركة لبناء القدرات بين مفوضية الاتحاد الإفريقي والمفوضية الأوروبية حول الحماية الاجتماعية في إفريقيا، وبخاصة في قطاع الاقتصاد غير الرسمي (نيروبي، 10-11 مارس 2011). وسوف يعرض المشروع على الدورة الثامنة للجنة العمل والشئون الاجتماعية لدراسته واعتماده. وجدير بالذكر ان مبادرة الاتحاد الإفريقي تزامن إطلاقها مع قيام البنك الإفريقي للتنمية بإعداد "**ورقة منهج حول الحماية الاجتماعية**"، بينما يجري إعداد "**الإستراتيجية الإقليمية الإفريقية**" من قبل البنك الدولي، في الوقت الذي اعتمد فبه أصحاب المصلحة الإفريقيون إعلاناً حول "**مبادرة الأمم المتحدة المعنية بالسياسات المنهجية للحماية الاجتماعية**" (ياوندي، ديسمبر 2010)، ويمكن القول بأن كافة هذه المبادرات هي تكميلية في طبيعتها وتعزز بعضها البعض.

17. طريق المضي قدماً في تنفيذ "خطة توفير الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين"

أ. يجب على مفوضية الاتحاد الإفريقي إطلاق حملة واسعة النطاق حول "خطة توفير الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين"؛

ب. دعوة كل من مفوضية الاتحاد الإفريقي، والبنك الإفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية إلى العمل معاً من أجل التنفيذ الفعال "لخطة توفير الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين" على كل المستويات وبخاصة على المستوى الوطني.

رابعاً: إنشاء فريق للخبراء معني بالاقتصاد غير الرسمي

18. وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/555(XVI)، عينت المفوضية فريقً الخبراء المعني بالاقتصاد غيرالرسمي. وكلفت ثمان دول أعضاء (8) منها بالتركيز على المجالات الرئيسية لتعزيز الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا، وتوفير الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين (ناميبيا)، وسياسات التمويل الأصغر (السنغال)، والأطر القانونية والتنظيمية (مصر)، وسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية القطاعية (كينيا)، والمهنية والتعلم مدى الحياة للبالغين (جنوب إفريقيا)، والشراكة العامة الخاصة، وإحصاءات العمالة غير الرسمية وعمالة الشباب (الجزائر)، والتمكين والحوار الاجتماعي (نيجيريا)، والانتاجية (الرابطة الإفريقية للإنتاجية). وقد عقد فريق الخبراء اجتماعه الأول في أديس أبابا في الفترة من 9- 10 ديسمبر 2010، على أن يعرض تقريره على الدورة الثامنة للجنة العمل والشئون الاجتماعية.

19. <u>طريق المضي قدماً فيما يتعلق بفريق الخبراء المعني بالاقتصاد غير الرسمي</u>

أ. إعداد الفترة 2012-2022 عقداً للاقتصاد غير الرسمي؛

ب. اعتبار شهر مايو شهراً إفريقياً للاقتصاد غير الرسمي، على أن يتم تنظيم اجتماع كل سنتين حول الاقتصاد غير الرسمي الإفريقي خلال هذا الشهر؛

ج. قيام مفوضية الاتحاد الإفريقي بإعداد دراسة حول الجدوى الفنية والمالية لإنشاء مركز إفريقي للاقتصاد غير الرسمي؛

د. تكليف رئيس دولة سابق لإحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي سفيراً للاقتصاد غير الرسمي. ومن الممكن اقتراح الأسم خلال انعقاد الدورة الثامنة للجنة العمل والشئون الاجتماعية للاعتماد على مستوى قمة الاتحاد الإفريقي في ملابو في يوليو 2011؛

هـ. قيام مفوضية الاتحاد الإفريقي بتوعية الأجهزة المختصة بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والبرلمان الإفريقي ومؤسساته الأعضاء، والنيباد على صعيد التدخلات المشتركة وأنشطة التنفيذ.

و. توسيع حيز الموقع الإلكتروني المخصص للاقتصاد غير الرسمي وزيادة الرسائل الإخبارية ذات الصلة للتوعية بهذا المجال وحشد التأييد لخطة توفير الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين؛

خامساً: عمالة الشباب في البلدان الخارجة من النزاعات

أ. <u>بعثة تقييم إلى البلدان الخارجة من النزاعات</u>

20. في أعقاب بعثتي سيراليون وليبيريا في عام 2008، شاركت إدارة الشئون الاجتماعية في فريق الخبراء المتعدد التخصصات الموفد من قبل مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى سيراليون وليبيريا في عام 2009 بناءً على طلب مجلس السلم والأمن. وتمحور أحد أهداف بعثة عام 2009 حول تقييم احتياجات البلدان الخارجة من

النزاعات في مناطق مختارة، ومن بينها ما يخص "**عمالة الشباب**"، على أن يلي ذلك طلب الدعم من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي. كما صدرت توصيات نابعة من منظور قصير، ومتوسط وطويل الأمد بما يؤدي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الإفريقي والشركاء الدوليين.

ب. <u>حلقة دراسية حول تبادل التجارب بشأن عمالة الشباب في البلدان الخارجة من النزاعات</u>

21. شاركت إدارتا الشئون الاجتماعية والسلم والأمن لمفوضية الاتحاد الإفريقي في تنظيم حلقة دراسية حول تقاسم التجارب بشأن "**سياسات عمالة الشباب في البلدان الخارجة من النزاعات**"، في أديس أبابا في الفترة من 2–3 ديسمبر 2010، بهدف إعداد مشروع تدخلات الاتحاد الإفريقي في مرحلة ما لبعثات التقييم في البلدان الخارجة من نزاعات، علاوة على تنفيذ سياسة الاتحاد حيال "إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع" (بانجول 2006). وقد أتاحت الحلقة الدراسية الفرصة أمام كل من البلدان الأعضاء لمساعدة البلدان المعنية والشركاء الإنمائيين لتقوية وتنسيق برامجهم حول تعزيز عمالة الشباب في البلدان الخارجة من النزاعات. وقد شاركت في الحلقة الدراسية كل من ليبيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى، رواندا، بوروندي وكينيا. وكان من بين الشركاء الدوليين الذين شاركوا في هذا الحدث منظمة العمل الدولية، والمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية. وكان من أهم النتائج التي خرجت بها ورشة العمل اقتراح مشروع "عمالة الشباب في البلدان الخارجة من النزاعات" في ضوء النتائج المتوقعة والمخرجات ذات الصلة.

النتيجة: تمكين الشباب في البلدان الخارجة من النزاعات؛
المخرج رقم 1: زيادة فرص التوظيف (التدريب وتنمية المهارات)؛
المخرج رقم 2: خلق فرص عمل للشباب (استخدام الشراكات العامة الخاصة)؛
المخرج رقم 3: آليات التمويل وتعبئة الموارد لدعم عمالة الشباب؛
المخرج رقم 4: تعزيز القدرات الحالية لعمالة الشباب على التخطيط والمتابعة والتقييم (القدرات المؤسسية)؛

22. <u>طرق المضي قدماً فيما يتعلق بعمالة الشباب في البلدان الخارجة من النزاعات</u>

يجب حث الدول الأعضاء على تحديد مجالات تقديم الخدمات الفنية و/أو المالية للبلدان الخارجة من النزاعات. ومفوضية الاتحاد الإفريقي، مدعوة في هذا الصدد إلى تعبئة الموارد المطلوبة لدعم التدخلات في هذه البلدان. كما أنه يتعين على المفوضية التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الدوليين في تعزيز تنفيذ مشروع "**عمالة الشباب في البلدان الخارجة من النزاعات**".

سادساً: تعبئة الموارد لتنفيذ خطة عمل واجادوجو لعام 2004

23. في إطار آليات المتابعة لإعلان وخطة عمل أواجادوجو لعام 2004 حول تعزيز العمالة والحد من الفقر، أعرب رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي عن عميق قلقهم إزاء الإخفاق في تنفيذ الإعلانات والقرارات وخطط العمل المعتمدة. ويعزى ذلك إلى أسباب عديدة ارتبطت بعدد من أوجه القصور المتعلقة بتنسيق

الموارد والطاقات وكذلك بالتزام الحكومات والشركاء، بما في ذلك توفير المعلومات الخاصة بالمبادرات القائمة وآليات المتابعة لضمان فاعلية التنفيذ والمتابعة والتقييم.

24. في إطار إستراتيجيتها، طالبت خطة العمل في البند (4) المجال ذي الأولوية رقم 1، الدول الأعضاء "بتعزيز الثقة وتعبئة الموارد المحلية والخارجية للاستثمار في مجالات خلق فرص العمل". وتمضي الخطة قدماً في تخصيص المجال ذا الأولوية رقم 11 "لتعبئة الموارد على المستوى الوطني، والإقليمي والقاري" مع الدعوة إلى "إنخراط وكالات الأمم المتحدة، الشركاء الماليين، التعاون الفني، القطاع الخاص والمجتمع الدولي في جهود تعبئة الموارد." كما أشارت الخطة بوضوح من خلال خطوات العمل محل التوصية في مجال تعبئة الموارد إلى (2) تحديد البرامج ذات الأولوية بشأن العمالة والحد من الفقر لتمويلها، و(3) إعداد المشروعات، والخطط والبرامج لتنفيذها بالتشاور مع الشركاء المعنيين" و(5) "تعريف حجم الموارد المطلوبة".

25. من أجل التفعيل الكامل للإمكانات السابقة في مجال سياسات العمالة في إفريقيا، قرر مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي أنه " **يجب إيلاء الاهتمام الواجب لمنهجيات تمويل أنشطة عملية المتابعة على المستويات الوطنية، والإقليمية والقارية**". وكلف المؤتمر مفوضية الاتحاد الإفريقي "**بالعمل بشأن هذه المنهجيات للحصول على موافقة لجنة العمل والشئون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي واعتماد أجهزة صنع السياسات المختصة بالاتحاد**". (Cf V 15 في آلية المتابعة)

26. أعدت مفوضية الاتحاد الإفريقي، بموجب التفويض الممنوح أعلاه، "**وثيقة استراتيجية حول تعبئة الموارد**" وذلك في سياق الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية التي أدت إلى تباطؤ اتجاهات النمو على المدى الطويل في القارة. ورغم سرعة تعافي إفريقيا من الركود العالمي، إلا أن آثاره على العمالة وسوق العمل بما في ذلك الحماية الاجتماعية، لا تزال قائمة. ويجوز القول بأن هناك تهديد تواجهه قدرة البلدان الإفريقية على بناء فضاء مالي كاف للإبقاء على مستوى الإنفاق الاجتماعي المحدود للغاية لديها بالفعل، وأيضاً قدرة الشركاء الدوليين على احترام التزاماتهم المتعددة إزاء الاستمرار في توفير المساعدات الإنمائية. ومع ذلك، اتخذت مجموعة العشرين (20) خطوات جريئة نحو انتعاش النمو الشامل من خلال الالتزام القوي بدعم إدارة سوق العمل والحماية الاجتماعية. وقد أعدت مفوضية الاتحاد الإفريقي مشروع ورقة موقف حول تعاقدات العمل والحماية الاجتماعية للمجموعة في ظل التعبئة الفعالة لالتزاماتها المحققة لمصالح البلدان الإفريقية.

27. تتضمن الوثيقة الاستراتيجية بمراجعة مصادر المساعدة الفنية والمالية في مجال سياسات العمالة. كما تتضمن تحليلا لنقاط القوة والضعف، والفرص والتهديدات الخاصة لمفوضية الاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بتعبئة الموارد، حيث أوردت تحليلاً للشركاء التقليديين والجدد والمحتملين علاوة على آليات التدخلات المالية، وتقييماً على كافة المستويات لقيود التمويل الفعال وتنفيذ سياسات العمالة في إفريقيا. وتطرح الوثيقة توجهات وخطوط إرشادية لاستراتيجية أكثر فاعلية لتعبئة الموارد. كما أقترح في هذا الصدد إعداد خطة عمل ذات إطار منطقي على مستوى المفوضية.

28. **طريق المضي قدماً فيما يتعلق بتعبئة الموارد في اتجاه تنفيذ خطة عمل واجادوجو**

أ. على مفوضية الاتحاد الإفريقي الاتصال والتفاوض مباشرة مع الشركاء من أجل تنفيذ استراتيجية تعبئة الموارد؛

ب. قيام مفوضية الاتحاد الإفريقي، بالتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة العمل الدولية، بنشر خطة بناء قدرات شاملة لتعبئة الموارد لصالح الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

ج. تنظيم اجتماع للمانحين على هامش الدورة المائة لمنظمة العمل الدولية المنعقدة في جنيف 2011 بالتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية ، ومكتب الاتحاد الإفريقي في جنيف، والمجموعة الإفريقية في منظمة العمل الدولية، ومنظمة العمل الدولية؛

د. العمل مع مجموعة العشرين (20) من خلال مجموعة العشرة (10) للاتحاد الإفريقي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية وحكومة جنوب إفريقيا باعتبارها عضواً في مجموعة العشرين.

سابعاً: المؤتمر المشترك الثالث بين مفوضية الاتحاد الإفريقي – اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية، والاقتصاد والتخطيط الاقتصادي (ليلونجوي، مارس 2010)

29. انعقد المؤتمر المشترك الثالث بين مفوضية الاتحاد الإفريقي – اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية، والاقتصاد والتخطيط الإقتصادي (ليلونجي، ملاوي، مارس 2010) تحت موضوع: *"تعزيز النمو المستدام الرفيع المستوى للحد من البطالة في إفريقيا"*. وتم إنشاء فريقين رفيعي المستوى لمعالجة المسائل الرئيسية ذات الصلة بموضوع المؤتمر. الفريق الأول قدم عروضاً وأخرى مناقشات تركزت على هذا الموضوع، بينما ركز الفريق الثاني على "تأثير الأزمات المالية والاقتصادية العالمية على العمالة والحد من الفقر في إفريقيا". وقد أقر المؤتمر دور القطاع غير الرسمي كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل، مؤكداً على الحاجة إلى وجود سياسات تستهدف تنمية هذا القطاع لدعم توفير فرص العمل وضمان تحوله إلى مشروعات عامة تتمتع بالاعتراف القانوني السليم ويكون لديها كافة الحقوق والمسؤوليات.

30. يمكن إيجاز التوصيات الرئيسية الصادرة عن المؤتمر الوزاري كالآتي: (1) تشجيع تقاسم المعرفة بين البلدان الإفريقية حول الصلة بين النمو، والعمالة والحد من الفقر؛ (2) تعزيز نظام منسق لمعلومات سوق العمل في إفريقيا؛ (3) إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية وغيرها على صعيد سوق العمل؛ (4) تعزيز إنتاجية الاقتصادات الإفريقية؛ (5) مواءمة النظم التعليمية، والتدريب وتنمية المهارات مع احتياجات سوق العمل المحلية؛ (6) النظر في السياسات والبرامج المعنية بالعمالة التي تستهدف المجموعة المستضعفة (الشباب، المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، وغير ذلك) على المستويين الوطني والإقليمي؛ (7) تعزيز تعبئة الموارد والتنوع الاقتصادي؛ (8) تعزيز تنسيق السياسات الداخلية بين الوزارات وأجهزة الدولة الأخرى في مجال تنمية السياسات لضمان التناسق، والكفاءة والفاعلية في دمج منظور العمالة في الخطط والبرامج التنموية؛ (9) اعتماد وتنفيذ تدابير خاصة بالعمالة وخطط للحماية الاجتماعية للمجموعات المستضعفة.

31. اعتمد المؤتمر مقرراً بشأن " **تعزيز النمو المستدام الرفيع المستوى للحد من البطالة في إفريقيا**". يدعو بقوة وزراء العمل الإفريقيين إلى النظر في المقرر وتنسيق تنفيذه مع وزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية الإفريقيين على المستويات الوطنية، والإقليمية الفرعية والقارية.

32. **<u>طريق المضي قدماً فيما يتعلق بتنفيذ توصيات مؤتمر ليلونجوي</u>**

أ. يجب على مفوضية الاتحاد الإفريقي نشر النتائج ذات الصلة بمؤتمرات وزراء المالية، والاقتصاد والتخطيط التنموي؛

ب. يجب على هيئة مكتب دورات لجنة العمل والشئون الاجتماعية ومؤتمرات وزراء المالية والاقتصاد والتخطيط التنموي إجراء مشاورات دورية ومتابعة التعاون فيما بينها على المستوي الوطني وعلى صعيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية، والعمل معاً للوصول إلى أدوات تمويل أفضل لتنفيذ السياسات المعنية بالعمالة في إفريقيا.

ثامناً: خطة العمل الثانية (2011–2013) للشراكة الاستراتيجية بين إفريقيا – الاتحاد الأوروبي

33. إن إفريقيا والاتحاد الأوروبي تجمع بينهما شراكة إستراتيجية تغطي ثمانية مجالات وهي شراكة تتم متابعتها من خلال خطط عمل. خطة العمل الأولى (2008–2010) تم تقييمها في عام 2010، بينما اندرجت الأنشطة ذات الصلة في خطة العمل الثانية (2011–2013) في ظل الشراكة السابعة المجددة حول "**الهجرة، والتنقل والعمالة**".

34. تجدد خطة العمل الثانية الالتزام تجاه تنفيذ إعلان وخطة عمل واجادوجو حول العمالة والحد من الفقر في إفريقيا، مع التأكيد بصفة خاصة على توفير المزيد من فرص العمل الأفضل والأكثر إنتاجية في إفريقيا وتحقيق الحماية الاجتماعية للاقتصاد وغير الرسمي.

35. تم التخطيط لإطلاق مبادرات حول العمالة والحماية الاجتماعية كما يلي:

(1) **مبادرة العمل اللائق:** تشترك مفوضية الاتحاد الإفريقي والمفوضية الأوروبية في إطلاق مشروع يهدف إلى مد غطاء الحماية الاجتماعية بوجه خاص لقطاع الاقتصاد غير الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، سوف يستمر برنامج الاتحاد الإفريقي حول تعزيز الاقتصاد غير الرسمي وأجندة الانتاجية لإفريقيا في توفير الدعم للحوار المتعدد المستويات وتنمية السياسات في مجال الاقتصاد غير الرسمي؛

(2) **إدارة سوق العمل وبناء القدرات**: تهدف هذه المبادرة إلى تقوية القدرات المؤسسية لمؤسسات سوق العمل (هيئات التوظيف العامة وإدارات العمل) في إفريقيا، ومواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل. كما تهدف أيضاً إلى رسم الخرائط للمهارات المطلوبة والمتاحة على المستويات الوطنية، والإقليمية والقارية، وتحديد الفجوات الموجودة والسعي إلى تحسين فرص العمل والتوظيف؛

(3) **منتديات إقليمية وإقليمية فرعية حول العمالة، العمل، الحماية الاجتماعية وهجرة الأيدي العاملة:** سوف تتم، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، تقوية المنتديات بما يسمح بتنظيم المشاورات حول السياسات المواضيعية ذات الاهتمام المشترك والمساهمة في تحسين أداء سوق العمل، ودعم عمليات مواءمة أطر العمل والحماية الاجتماعية على المستويات الإقليمية؛

(4) **الحصول على التمويل والضمانات:** إيلاء اهتمام خاص بتحسين مستوى وصول الفئات الأكثر فقراً والمحرومة إلى الخدمات المالية من خلال دعم قطاع التمويل الجزئي وتشجيع حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الدعم المالي الطويل الأجل؛

36. <u>طريق المضي قدماً فيما يتعلق بمخرجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الصلة في إطار الشراكة الاستراتيجية بين إفريقيا – الاتحاد الأوروبي</u>

أ. تعيين بلد قيادي عضو في الاتحاد الإفريقي في إطار الشراكة الشاملة، ولأدارة أنشطة بعينها؛

ب. دعم وتسهيل التعاون على مستوى القطاع الخاص بين منظمات الطرفين. وفي هذا الصدد، تم تنظيم الاجتماع الأول بين الاتحاد الإفريقي لأصحاب العمل ونظيراته في الاتحاد الأوروبي؛

ج. التعاون بين مفوضية الاتحاد الإفريقي ووفد المفوضية الأوربية في إعداد مشروع لعرضه على الأجتماع التاسع لصندوق التنمية الأوروبي وغيرها من أدوات التمويل ذات الصلة دعماً لتفعيل النصوص الواردة بشأن العمالة والحماية الاجتماعية في الشراكة الاستراتيجية السابعة.

تاسعاً: تحسين الانتاجية

37. في خلال الدورة العادية السادسة عشرة المنعقدة في يناير 2010، اعتمد المجلس التنفيذي في مقرره (EX.CL/555(XVI)) "أجندة الإنتاجية لإفريقيا للفترة 2000 – 2015 وطالب الدول الأعضاء بالتعجيل بتنفيذها. وتركز استراتيجيات الأجندة على تنمية قدرات الإنتاجية للمشاريع المتوسطة، والصغيرة ومتناهية الصغر علاوة على تحسين الانتاجية في القطاع الخاص مع إعطاء الأولوية للإدارات العامة التي تؤثر فاعليتها وكفاءتها بشكل مباشر على تنافسية هذا القطاع.

38. يعد الاتحاد الأفريقي الإنتاجية الذي يتمتع بصفة مراقب لدى لجنة العمل والشئون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي بمثابة الوكالة الرئيسية المنفذة لأجندة الانتاجية لإفريقيا. وقد أصدرت هذه الأخيرة خطة عمل مفصلة حول تنفيذ هذه الأجندة. وفي عام 2011، وفي إطار ميزانية وخطة العمل السنوية لمفوضية الاتحاد الإفريقي/ إدارة الشئون الاجتماعية، يتولى الاتحاد الأفريقي للإنتاجية تنظيم دورة تدريبية لبناء القدرات والتخطيط على صعيد المشروعات متناهية الصغر وإعداد مشروع حول "الوعي بالإنتاجية على مستوى المدارس".

39. <u>طريق المضي قدماً في مجال تحسين الانتاجية في إفريقيا</u>

أ. تعبئة الموارد المطلوبة لتنفيذ الأجندة؛
ب. قيام مفوضية الاتحاد الإفريقي بإجراء دراسة حول الجدوى الفنية والمالية لإنشاء هيئة إدارية للإنتاجية على صعيد القارة؛

تاسعاً: سياسات الاتحاد الإفريقي حول الهجرة والتنمية

أ. خطة عمل واجادوجو حول مكافحة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال

40. تم اعتماد خطة عمل واجادوجو من قبل وزراء الخارجية، والوزراء المسؤولين عن الهجرة، والتنمية في البلدان الإفريقية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأيضاً مفوضية الاتحاد الإفريقي والمفوضية

الأوروبية والممثلين الآخرين المجتمعين في طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في الفترة من 22–23 نوفمبر 2006.

41. تعد خطة عمل واجادوجو حول الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال (خطة عمل واجادوجو) بمثابة وثيقة سياسات تندرج ضمن منظومة سياسات الاتحاد الإفريقي حول الهجرة والتنمية. كما تعد مبادرة مفوضية الاتحاد الإفريقي المناهضة لحملة الاتجار بالبشر جزءاً من البرنامج الشامل لأنشطة إدارة الشئون الاجتماعية حول التجارة والتنمية للفترة 2009 – 2012.

42. حسبما ورد في خطة عمل واجادوجو، فإن عملية الاتجار بالبشر، داخل أو بين الدول، تتصف بما لايدع مجالاً للشك بأنها خطر داهم على البشر. والاتجار بالبشر هو إخضاع الإنسان للعبودية لخدمة أغراض الاستغلال من خلال الغش واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ولهذا السبب، وبموجب القانون الدولي، يُصنف الاتجار بالبشر كأحد أشكال العبودية، ومن ثم، يحمل في طياته خرقاً لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الدولي العرفي. ومن المسلم به أنه باعتبار أن التحرر المطلق من العبودية يمثل إحدى أحكام القانون الدولي، فإنه يجوز القول بأن البلدان يجب عليها احترام وضمان التحرر من العبودية او أي شكل من أشكال الاتجار بالبشر.

43. في أعقاب إطلاقها قارياً خلال، أطلقت مبادرة مفوضية الاتحاد الإفريقي ضد الإتجار البشري إقليمياً على صعيد إيكواس، إيجاد، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا خلال شهري مارس وديسمبر 2010، على التوالي. وجاء تالياً لهذا الإطلاق مباشرة تنظيم ورش عمل فنية حول تفعيل خطة عمل واجادوجو لمكافحة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال مع التركيز على إجراءات الوقاية والحماية والإدعاء.

44. **<u>طرق المضي قدماً فيما يتعلق الاتجار بالبشر</u>**

أ. تعبئة الموارد المطلوبة بغية تحقيق المزيد من تفعيل مبادرة مفوضية الاتحاد الإفريقي ضد الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى إطلاق الحملة في المزيد من الأقاليم الإفريقية؛
ب. عقد ورش عمل حول بناء القدرات والتدريب في المزيد من الأقاليم الإفريقية بغرض التصدي للتحديات التي أبرزتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء؛

ب. إطار سياسات الهجرة المعني بإفريقيا

45. في ضوء التحديات التي تشكلها الهجرة وآثارها (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الخ..)، اعتمد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية القرار CM/DEC.614 (LXXIV) الصادرة عن الدورة العادية السابعة والأربعين المنعقدة في لوساكا، زامبيا في يوليو 2001 لصياغة إطار استراتيجي لسياسات الهجرة في إفريقيا وعرضه على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للنظر فيه.
46. وعليه، يحدد إطار سياسات الهجرة تسع (9) مسائل مواضيعية رئيسية وفرعية ذات صلة، ويطرح توصيات حول السياسات ذات الصلة للنظر فيها من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ويوفر هذا الإطار خطوطاً إرشادية شاملة ومتكاملة للسياسات الخاصة بالمسائل المواضيعية الرئيسية والفرعية التالية: أ) هجرة العمالة ، ب) إدارة الحدود، ج) الهجرة غير النظامية؛ د) التشريد القسري؛ هـ)

حقوق الإنسان للمهاجرين؛ و) الهجرة الداخلية؛ ز) بيانات الهجرة؛ ح) الهجرة والتنمية؛ ط) التعاون والشراكات بين البلدان. كما يُبرز أيضاً الآثار الاجتماعية الأخرى للهجرة بما في ذلك الهجرة والصحة، والبيئة والنوع الاجتماعي والنزاعات، الخ.

47. يوفر إطار السياسات الخطوط الإرشادية والمبادئ الأساسية التي تساعد الحكومات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على صياغة سياساتها الوطنية والإقليمية المتعلقة بالهجرة وتنفيذها بما يتفق وأولوياتها ومواردها الخاصة. ومن ثم، يعد إطار السياسات بمثابة وثيقة مرجعية شاملة ومتكاملة وبالتالي هي غير ملزمة في طبيعتها أو من حيث نطاقها ومضمونها. كما توفر الوثيقة مجموعة واسعة من التوصيات حول العديد من مسائل الهجرة التي من الممكن أن تسترشد بها الحكومات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وفي هذا الصدد، يمكن للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الاستعانة بالعناصر التي يرون أنها مناسبة من حيث موائمتها وقابليتها في مواجهة التحديات والأوضاع الخاصة ببلدانها ومناطقها.

48. تم دمج عملية تنفيذ إطار سياسات الهجرة في خطط عمل شراكة إفريقيا – الاتحاد الأوروبي منذ عام 2008.

الخلاصة:

49. في أعقاب مداولات ومقررات الدورة الثامنة القادمة للجنة العمل والشئون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي، من المتوقع أن تقوم المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء ترتيب أولوياتها التالية بهدف دفع أجندة العمل في القارة إلى الأمام.

- عمالة الشباب؛
- تنفيذ خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين؛
- تعزيز نظام منسق لمعلومات سوق العمل في إفريقيا، و؛
- تعبئة الموارد لتنفيذ، ومتابعة، وتقييم إعلان وخطة عمل واجادوجو لعام 2004؛